السياسة الروسية تحلق فى دوائر أرحب

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ٣ يونيو ٢٠١٦)

د. نـورهان الشيـخ*

خـلال اجتمـاعهم الأخيـر فـى اليابـان، أيـد زعمـاء مجموعـة "السـبع الكبـرى" تمديـد العقوبـات المفروضـة علـى روسـيا، وهـددوا بإمكانيـة تشـديدها، وفـى المقابـل أعلـن رئـيس الـوزراء الروسـي ديميتـري مدفيـديف عـزم موسـكو تمديـد العقوبـات الجوابيـة الروسـية علـى العقوبـات الغربيـة إلـى نهايـة عـام ٢٠١٧. سـبق ذلـك اجتمـاع غيـر مثمـر لمجلـس "روسـيا – النـاتو" الـذى يضـم دول حلـف الأطلسـي وروسـيا فـي العشـرين مـن شـهر إبريـل الماضـى، بعـد عـامين مـن القطيعـة بـين الطـرفين، حيـث أعلـن الأمـين العـام للحلـف ينس سـتولتنبرج عقـب الاجتمـاع أن "الخلافـات مازالـت قائمـة ولـن تـزول ... وأن التعـاون لـن يعـود الـى سـابق عهـده مـع روسـيا"، واعتبـر نائـب الأمـين العـام للحلـف أن الاجتمـاع هـو "للحـوار" لا "للتطبيع".

صـاحب ذلـك تصـاعد الخـلاف بـين موسـكو وواشـنطن حـول الـدرع الأمريكـى المضـاد للصـواريخ، الـذى وعـد أوبامـا فـى مسـتهل فتـرة رئاسـته الأولـى بإعـادة النظـر فيـه ثـم مـا لبـث أن اتخـذ خطـوات تنفيذيـة جـادة لنشـره فـى أوروبـا الشـرقية، كـان أخرهـا تشـغيل نظـام الـدفاع الصـاروخي الأمريكـي فـي موقـع ديفيسـيلو جنـوب رومانيـا فـى ١٢ مـايو، بتكلفـة نحـو ٨٠٠ مليـون دولار، ويتضـمن صـواريخ اعتراضـية مـن طـراز "إس إم ٣". كمـا يحتـدم الخـلاف بـين الجـانبين حـول تمـدد حلـف شـمال الأطلسـى الـذى اعتبرتـه العقيـدة العسـكرية الروسـية السـابقة والحاليـة التهديـد الرئيسـى لأمنهـا القـومى، وذلـك بعـد دعـوة جمهوريـة الجبـل الأسـود فـى ديسـمبر مـن العـام الماضـى للانضـمام للحلـف فـي أول عمليـة توسـع منـذ عـام ٢٠٠٩، لتصـبح الجبـل الأسـود، فـى غضـون عـامين، الدولـة التاسـعة والعشـرين العضـو فـي الحلـف. وخـلال قمـة دول الشـمال فـى واشـنطن فـى مـايو الماضـى بـدا واضـحا سـعى الولايـات المتحـدة لضـم فنلنـدا أيضـاً للحلـف. هـذا إلـى جانـب تـرك البـاب مفتوحـاً لإنضـمام جورجيـا وأوكرانيـا، وهـو مـا اعتبرتـه موسـكو تجـاوزاً لمنطقـة نفوذهـا و"اسـتفزازاً" لهـا، يزيـد من تعقيد العلاقات بين روسيا والحلف."

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فى ضوء ما تقدم لم تعد روسيا متحمسة كثيراً لاستعادة علاقاتها بالغرب على النحو التقليدى الذى كانت عليه قبل الأزمة الأوكرانية، وربما أيقنت أن هذا غير ممكن فى ضوء ثباتها على سياسات استعادة المكانة الروسية عالمياً وإقليمياً. ومن ثم بدأت فى صياغة توجهات تخدم مصالحها وأولوياتها ورؤيتها لدورها فى النظام الدولى، وما يجب أن يكون عليه هذا الأخير. وفي كلمة ألقاها خلال جلسة لمجلس السياسة الخارجية والدفاعية الروسي فى التاسع من شهر أبريل الماضى، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن وزارته، بناء على توجيه من الرئيس بوتين، تعمل على وضع صيغة جديدة لعقيدة السياسة الخارجية الروسية، وأنه فى إطار التوجه العام لتطور العلاقات الدولية يجب أن تقوم العقيدة الجديدة على "الانتقال إلى هيكل متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية يعتمد على التعاون." ورغم أن تصريح لافروف جاء مقتضباً ودون تفاصيل، إلا إن مسار السياسة الروسية وتفاعلاتها الدولية والإقليمية تشير إلى ثلاث توجهات رئيسية تحكم السياسة الروسية.

أولها، اختراق الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسى من خلال التعاون الثنائى مع عدد من الدول الأوروبية التى ترتبط بمصالح حيوية وعلاقات وثيقة مع روسيا وفى مقدمتها اليونان وإيطاليا وأسبانيا. فقد عارض رئيس الوزراء الإيطالى تمديد العقوبات الأوروبية على روسيا، وطالب بمناقشة علنية وشعبية للعقوبات. وأعلنت اليونان استعدادها للخروج من نظام العقوبات التى أدت إلى خسارة اليونان ما يزيد عن نصف مليار دولار، وخلال زيارة الرئيس بوتين لليونان يوم ٢٧ مايو أكد رئيس الوزراء اليونانى أن العقوبات تعوق تطور العلاقات الاقتصادية بين موسكو وأثينا. وتم توقيع عدد من الاتفاقات الهامة من أبرزها تلك المتعلقة بشراء موسكو أصول فى ميناء سالونيك شمال اليونان، والذى يعد ثاني أكبر مركز اقتصادي وصناعي وتجاري وسياسي في اليونان، ومركز مواصلات مهم في جنوب شرق أوروبا.

كما إن هناك تعاون روسى أسبانى، وتقدم أسبانيا تسهيلات هامة للسفن الحربية الروسية فى ميناء سيوتا (السبتة) بالقرب من جبل طارق، الأمر الذى لاقى انتقادات لاذعة من الكونجرس الأمريكي، واتهم خبراء عسكريون أمريكيون إسبانيا بأنها جعلت الميناء قاعدة للأسطول الحربي الروسي في غرب البحر المتوسط مشيرين إلى أن ٥٧ سفينة وغواصة حربية روسية، على أقل تقدير، دخلت إلى هذا الميناء منذ عام ٢٠١١. وأن جبل طارق أصبح بمثابة الموقف الرئيسي للسفن الحربية والغواصات الروسية في

البحـر المتوسـط، وأن ذلـك يسـمح لروسـيا بتوسـيع مجـال نفوذهـا العسـكري، ويقـوض التضـامن داخـل النـاتو. وأثـار الغـرب ضـجة أيضـاً حـول قاعـدة "أولافسـفيرن" النرويجيـة، وهـى قاعـدة عسـكرية سـابقة تابعـة لحلـف شـمال الأطلسـي، تـم خصخصـتها وبيعهـا لرجـل الأعمـال النرويجـي جونـار ويلجيلمسـين عـام ٢٠١٢، الـذى وقـع بـدوره عقـداً مـع الـروس يمـنح "سـفن أبحـاث روسـية"، كمـا تؤكـد موسـكو، حـق اسـتغلال القاعـدة. الأمـر الـذى أثـار انتقادات حادة بدعوى أن "القاعدة النرويجية السرية للغواصات أصبحت ملكا للروس."

كمـا كـان لزيـارة الـرئيس الفرنسـى لروسـيا فـى نـوفمبر مـن العـام الماضـى أهميـة ودلالـة خاصـة فيمـا يتعلـق بالعلاقـات بـين البلـدين، وصـياغة تفاهمـات هامـة بينهمـا حـول التنسـيق فـى مجـال مكافحـة الارهـاب، وذلـك عقـب هجمـات بـاريس حيـث أمـر الـرئيس بـوتين القيـادة العسـكرية الروسـية بالتنسـيق مـع نظـرائهم الفرنسـيين بشـأن الحملـة التـي تسـتهدف داعـش، وهـي خطـوة غيـر مسـبوقة. وفـى لفتـة رمزيـة أهـدى الـرئيس بـوتين لفرنسـا كلبـا (اسـمه دوبرينيـا) ليحـل محـل الكلـب البوليسـي (ديـزل) الـذي قُتـل فـي هجـوم نفذتـه قوات الأمن الفرنسية على وكر للارهابيين في حي سان دني.

علـى صـعيد أخـر، تقـوم الشـركة الروسـية العملاقـة "جـازبروم" بالشـراكة مـع شـركات ألمانيـة وهولنديـة ونمسـاوية وفرنسـية ببنـاء خـط أنابيـب الغـاز "السـيل الشـمالي ٢"، وهـو مشـروع عمـلاق يتضـمن أنبـوبين لنقـل الغـاز الروسـي مباشـرة إلـى ألمانيـا عبـر قـاع بحـر البلطيـق، دون المـرور بـدول جـوار كأوكرانيـا ممـا يقلـل مـن مخـاطر الترانزيـت، ومـن المخطـط أن تصـل طاقـة الخـط إلـى ٥٥ مليـار متـر مكعـب مـن الغـاز سـنوياً. ويحظـى المشـروع بترحيـب ألمانيـا، أكبـر اقتصـادات منطقـة اليـورو، التـي تـرى أنـه مشـروع تجـاري هام.

ثانيهـا، إعطـاء الأولويـة للتوجـه شـرقاً وجنوبـاً، وتعزيـز الشـراكة والتعـاون مـع القـوى الاقتصـادية الكبـرى الصـاعدة فـى آسـيا خاصـة الصـين والهنـد، وتطـوير مجموعـة هامـة مـن الأطـر والمنظـات الأمنيـة والاقتصـادية لـدعم التنسـيق الأمنـى والتعـاون الاقتصـادى مـع الفضـاء الروسـى وجـواره فـى آسـيا، والانطـلاق منـه لشـراكات أوسـع فـى أمريكـا اللاتينيـة، والشرق الأوسط، وأفريقيا فى مرحلة لاحقة.

فالكيانـات الغربيـة الكبـرى، الاتحـاد الأوروبـى وحلـف شـمال الأطلسـى، بمواقفهـا التـى تعتبرهـا روسـيا عدائيـة تجاههـا، والضـغوط التـى مارسـتها واشـنطن لوقـف عـدد مـن

مشروعات الطاقة العملاقة بين روسيا وأوروبا ومنها "السيل الجنوبى"، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والأمنية المتفاقمة التى تعتصر أعضائها لاسيما فى ضوء الهجمات الارهابية الموجعة فى العمق الأوروبى، وتزايد التهديد الذى يمثله "العائدون من سوريا" للأمن والاستقرار الأوروبى، وتفاقم مشكلة اللاجئين، لم تعد جاذبة لموسكو كما كانت من قبل، وصار التركيز الأكبر للأخيرة على إيجاد بدائل وبناء تحالفات أعمق وأكثر جدوى اقتصادية فى النطاق الآسيوى، والانطلاق منها لدوائر أرحب. ويأتى فى مقدمة هذا الأطر مجموعة بريكس، ومنظمة شنجهاى، والاتحاد الأوراسى، ومجموعة "ريك" التى تضم روسيا والصين والهند، وغيرها.

وقد أصبحت مجموعة بريكس التى ظهرت للوجود عام ٢٠٠٩ وتضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، تجمع اقتصادى هام تستأثر دوله بأكثر من ربع الناتج العالمى وأكثر من ١٦% من التجارة العالمية، وحوالي ٣٠% من مساحة اليابسة، و٤٤% من عدد سكان العالم، وحوالى ١١% من إجمالى الانفاق العسكرى العالمى، وأكثر من ٤٠% من الانتاج العالمى من الطاقة. وتعمل المنظمة على توسيع قاعدة الشركاء، وعلى مدى السنوات الثلاثة الماضية كانت قمة بريكس منفتحة على محيطها الإقليمى فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. ففى عام ٢٠١٣ ألتقى زعماء بريكس مع دول الاتحاد الأفريقى حيث كانت القمة فى جنوب أفريقيا، وفى عام ٢٠١٤ حيث استضافت البرازيل القمة حدث اللقاء بين زعماء بريكس ودول أمريكا اللاتينية، وخلال قمة "أوفا" بروسيا العام الماضى ألتقى زعماء بريكس وشنجهاى مع دول الاتحاد الأوراسى الذى يضم روسيا وبلوروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان.

وقد اعتمدت مجموعة بريكس فى قمتها الأخيرة استراتيجية للشراكة الاقتصادية بين دولها حتى عام ٢٠٢٠، تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأعضاء في أسواق العالم، وتعزيز التعاون فيما بينهم في مجال الطاقة، والتكنولوجيا الفائقة، والزراعة والعلوم والتعليم، من خلال تأسيس اتحاد طاقة بين دول بريكس، والتعاون التكنولوجي في مجال إنتاج الآلات الطبية والأجهزة الإلكترونية وبرامج الكمبيوتر. وتم أيضاً إعلان تأسيس بنك بريكس للتنمية لتمويل المشاريع التنموية فى الدول الأعضاء وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، برأسمال ٢٠٠ مليار دولار للمؤسستين. وتهدف دول بريكس إلى تطوير مؤسسات بديلة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لا تتدخل فى الشأن الداخلى للدول الأعضاء، ولا

تفرض إصلاحات اقتصادية أو شروطاً سياسية. ولا شك أن مثل هذه المؤسسات الاقتصادية إلى جانب التعامل بالعملات الوطنية بين دول بريكس يمثل تحدياً وتقويضاً لنظام بريتون وودز الاقتصادى الدولى الذى وضعته الولايات المتحدة لدعم هيمنتها على أوروبا والعالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بجناحيه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. كما تعمل مجموعة "بريكس" على إطلاق آلية مشتركة لمواجهة المنافسة التجارية ومكافحة الاحتكار المنظم وجميع أشكال الحمائية والقيود المخفية في التجارة، إنطلاقاً من أن الولايات المتحدة تلزم الدول الأخرى بحرية التجارة فى حين إنها لا تتعامل وفق نفس المعايير وتفرض قيوداً غير مباشرة على التجارة إليها.

ومن الملاحظ اتجاه بريكس إلى تجاوز كونها تجمع اقتصادى إلى اتخاذ مواقف سياسية على النحو الذى جعل منها ليس فقط ظهير اقتصادى لموسكو ولكن داعم سياسى للرؤى الروسية بشأن عدد من الملفات الإقليمية والدولية. فقد أكد زعماء بريكس في البيان الختامى الصادر عن القمة الأخيرة فى يوليو من العام الماضى، على عدم وجود حل عسكري للأزمة الأوكرانية وضرورة الالتزام بجميع بنود اتفاقات مينسك. وعبروا عن دعمهم لمبادرة موسكو بشأن التسوية السلمية فى سوريا وجهودها لإجراء المشاورات بين الأطراف السورية في موسكو. وعن دعمهم أيضا للاتفاق بشأن برنامج إيران النووى ومنح إيران كامل الحقوق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك حق تخصيب اليورانيوم مع مراعاة معاهدة حظر الانتشار النووي والتزامات طهران الدولية.

أما منظمة شنجهاى التى بدأت كمجموعة عام ١٩٩٦ بهدف أساسى هو مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية، ومحاربة الجريمة وتجارة المخدرات، فقد توسعت أيضاً فى قمتها الأخيرة عام ٢٠١٥ لتضم الهند وباكستان إلى جانب روسيا والصين وأربعة من دول آسيا الوسطى، لتصبح بذلك فاعل أمنى مؤثر فى منطقة أوراسيا، وليبرز نادى نووى جديد يضم روسيا والصين والهند وباكستان فى مواجهة النادى النووى التقليدى الذى تتزعمه الولايات المتحدة ويضم حلفائها الغربيين فى حلف شمال الأطلسى. ومن المقرر أن تنتقل إيران من وضع مراقب إلى العضوية الكاملة فى قمة المنظمة العام الجارى بعد توقيع الاتفاق بشأن برنامجها النووى. كما تضم المنظمة أفغانستان ومنغوليا وبلوروسيا كمراقبين، وتقدمت ١١ دولة بطلب انضمام إليها من بينهم مصر وسوريا، الأمر الذى يشير إلى جاذبية ومصداقية المنظمة.

واختتمت قمة "شنجهاي" الأخيرة أعمالها بإصدار استراتيجية تطوير المجموعة حتى عام ٢٠٢٥، واتفق اعضائها على تعزيز التنسيق بين وزارات الدفاع، ومواصلة إجراء المناورات السنوية المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز دولي لتمويل المشروعات على أساس رابطة بنوك المنظمة وتحسين التعاون في القطاع المالي، رغم كونها منظمة ذات أهداف أمنية بالأساس، مما يشير إلى التداخل بين ما هو اقتصادى وما هو أمنى، فلا يمكن للاقتصاد أن ينمو ويزدهر دون بيئة أمنية مستقرة ومحفزة للاستثمار، كما إن ضمان الأمن يتطلب موارد اقتصادية تكفل توفير التقنيات والتدريب اللازم لمواجهة التحديات الأمنية. واتفق أعضاء المنظمة على إنشاء مجموعة عمل خاصة فى إطار هيئة مكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة شنجهاى معنية بمنع تمويل الأنشطة الإرهابية عن طريق تجارة المخدرات. والبدء فى تنفيذ برنامج مكافحة الإرهاب والانفصالية (٢٠١٦-٢٠١٨) الذي أقرته القمة، وفي صياغة معاهدة شنجهاي لمكافحة التطرف.

ثالثها، التأسيس لوجود دائم وقوى فى البحر المتوسط والشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية لروسيا خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم، والتدخل الروسى فى سوريا، وذلك من خلال تحالفات وثيقة تنطلق من سوريا كقاعدة لها وتتسع لتضم دولا أخرى، وتبرز فى هذا الاطار الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران، وضم العراق ولبنان إلى شركاء روسيا فى المنطقة، مع الدفع بالشراكة الروسية المصرية إلى مستويات استراتيجية، ومحاولات إعادة الدفء للعلاقات الروسية الخليجية.

ومن المعروف أنه منذ العام ٢٠١٢ يزداد التنسيق الأمنى والتعاون العسكرى الروسى العراقى قوة ومتانة حيث وقع البلدان عقدا كبيرا بقيمة تجاوزت ٤.٢ مليار دولار، وذلك على خلفية تدهور الوضع الأمني في العراق بسبب نشاط عناصر تنظيم "داعش"، وحاجة بغداد للمروحيات والطائرات المقاتلة الروسية ومنظومة الصواريخ المضادة للدبابات "كورنيت" في عملياتها الأمنية ضد التنظيم، وتحرير المدن العراقية من سيطرته. لتصبح بغداد مركز التنسيق العملياتي للتحالف الرباعى الذى تقوده روسيا ضد الارهاب، ولتحتل العراق المرتبة الثانية دولياً بعد الهند والأولى عربياً من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية (١١% من الصادرات العسكرية الروسية)، وذلك وفق تقديرات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني عام ٢٠١٤، ولتصبح

روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى بغداد بعد الولايات المتحدة، رغم كون الأخيرة هى الفاعل الرئيسى بالعراق.

ورغم استمرار بعض الخلافات بين روسيا ودول الخليج العربى خاصة حول مصير الأسد، فإن العلاقات الروسية الخليجية أصبحت أكثر دفئاً وذلك عقب ما يزيد عن أربع سنوات من الجمود والتوتر فى العلاقات بين الجانبين على خلفية الأزمة السورية. وشهدت روسيا حراك دبلوماسى واسع واستقبلت العديد من القيادات الخليجية رفيعة المستوى منهم ولي عهد أبو ظبي والقائد الأعلى للقوات المسلحة في الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الذى زار روسيا مرتين فى أقل من شهرين، وولى ولى العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان، وأمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والتى كانت زيارتيهما الأولى منذ توليهما السلطة. واستضافت موسكو، يوم ٢٦ مايو، الاجتماع الرابع للحوار الاستراتيجي "روسيا– مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الذى عقد على مستوى وزراء الخارجية، وهو الأول الذى يعقد فى موسكو حيث عُقدت الفعاليات الثلاثة السابقة في عواصم عربية، وهي أبو ظبي والرياض والكويت.

إن موسكو أدركت أن باب الغرب بات موصداً فى وجه روسيا القوية، فأخذت تطرق عشرات الأبواب الأخرى لبناء شراكات اقتصادية وتفاهمات أمنية واستراتيجية تتجاوز بها الحصار الغربى وتنطلق من خلالها لآفاق رحبة فى سياستها الخارجية.